طبول الحرب.. للمفاوضات ليس أكثر

محمد نادر العمري

استبعاد سيناريو الحرب المباشرة لا يعني أن خطرها أو شبحها غادرا ساحات البؤر الإقليمية الملتهبة بالصراعات. فالحرب وفق كل المؤشرات مستبعدة لكنها ليست مستحيلة، بالقدر ذاته التهدئة ممكنة، لكنها لا تقف على أرض صلبة.

بين التصعيد والتهدئة غيوم لم تنجل بعد في ظل السلوك المتخبط للإدارة الأميركية تجاه الأزمات المعقدة، فواشنطن بضبابية تصريحاتها وسلوكياتها ومواقفها لم تنسحب من سورية رغم انقضاء مدة ٤ أشهر، وهي الفترة التي وعد ترامب الانسحاب خلالها، والصراع مع إيران يصعب معه توقع مسار الحوادث المقبلة، لماذا وصل التصعيد العسكري إلى تخوم الحرب؟ وكيف جرت التهدئة بأسرع من أي توقع؟

هذان السؤالان ضروريان في التعاطي مع الأزمة الإيرانية على سبيل المثال لا الحصر، أي النظر إلى آفاق الأزمة وانعكاساتها المحتملة وتداعياتها وإلى أين قد تمضي، وهنا تصعب الإجابة بقدر الاضطراب الإستراتيجي الأميركي الذي يعكسه تناقض المواقف بين صقور الإدارة الأميركية ذاتهم، وهذا ما أوجد خطين أو مسارين إستراتيجيين متناقضين في إدارة هذه الأزمة.

– الخط الأول: السعي إلى خنق النظام الإيراني وإسقاطه من الداخل بتصعيد العقوبات الاقتصادية والمالية عليه والعمل على تصفير الصادرات البترولية، التي تمثل ما لا يقل عن ٣٦ بالمئة من الدخل القومي، وبحسب تصريحات أميركية متواترة، فإن العقوبات تستهدف تغيير سلوك النظام لا إسقاطه، من دون أن يكون واضحاً أي فارق بين الاستهدافين، فكلاهما يفضي إلى تقويض الدور الإقليمي الإيراني ويغير من موقف إيران ويجردها من قدرتها الصاروخية.

مشكلة هذا الخط الإستراتيجي وفق منتقديه، أنه رغم ما يسببه من آلام فادحة للمواطن الإيراني ويشكل إجماعاً في اللجوء إليه من الحزبين الأميركيين الجمهوري والديمقراطي، إلا أن إيران اعتادت التكيف في مواجهة العقوبات وامتصاص مفاعيلها، وأن شيئاً من الصبر يساعد على التحمل حتى تنقضي إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب بكل جموحها الليكودي، بينما هذه الإدارة في عجلة من أمرها.

والخط الثاني: العمل العسكري المباشر لتحقيق الأهداف التي عجزت العقوبات عن الوصول إليها، العقبة الكبرى أمامه أنه لا يوجد تقبل لخيار الحرب في مجلسي الكونغرس الأميركي، ولا في وزارة الدفاع الأميركية – البنتاغون ولا الاستخبارات الأميركية، ولا الاتحاد الأوروبي، حيث جرت العادة بتوفير غطاء دولي ما لأي عمليات عسكرية واسعة في الشرق الأوسط، من الأمم المتحدة أو من حلفاء غربيين، بل إن الانقسامات ضربت الإدارة الأميركية نفسها، وانتقلت المواقف المتنافرة إلى منصات الصحافة والإعلام، حتى بدا مستشار الأمن القومي الأميركي جون بولتون معزولاً، هذا فضلاً عن القدرات الردعية المتنامية للجمهورية الإسلامية الإيرانية وانكشاف الوجود الأميركي أمام استهدافها وقدرة محور المقاومة على إوجاع واشنطن عبر تل أبيب.

فمع ارتفاع نبرة التصريحات السياسية والتهديدات المتبادلة، ومع وصول الاحتقان إلى ذروته، نعود ونسأل السؤال ذاته: هل تتجه منطقتنا نحو اندلاع حرب بين إيران ومحور المقاومة من جهة وأميركا وإسرائيل والسعودية من جهة أخرى؟ أم إن ما يجري تمهيد الأجواء والظروف للجلوس إلى طاولة المفاوضات تحت ضغط الاشتباك؟

صحيح أن الضجيج قوي، والأصوات مرتفعة، والكلام المتبادل قاس بين الأطراف ويأتي خارج الأدب الدبلوماسي في بعض الأحيان ويوّحي ظاهره أن المعركة قاب قوسين أو أدنى، إلا أنه في المقابل لا توجد استعدادات جدية متبادلة على الأرض، وهناك معوقات كثيرة يمكن أن تمنع وقوع الحرب أو تؤجلها. فلو قرأنا بدقة مواقف الأطراف المعنية بهذه الحرب، وهي واشنطن وإسرائيل وحلفاؤهما، وروسيا والاتحاد الأوروبي، وإيران وسورية ومحور المقاومة، لوصلنا إلى نتيجة أن هناك عدة أسباب يؤكد كل واحد منها على حدة أن الحرب مستبعدة، وهذه الأسباب هي:

أولاً: أن الخطاب الأميركي لم يرد فيه ذكر للحرب، إلا على لسان جون بولتون الذي يحشر إدارته بما لا تسعى إليه، وانحصر باقي الكلام حول تصفير الصادرات النفطية الإيرانية عبر منع الدول التي كانت قد سمحت لها واشنطن مؤقتاً بالاستيراد من إيران، أما منع إيران بالقوة من تصدير نفطها، فلم ينطق به أي مسؤول أميركي حتى الآن، وما كلام دونالد ترامب الأخير الذي ألح على إجراء مفاوضات مع إيران إلا تأكيد لذلك، وتحرك حاملات الطائرات الأميركية وتوجهها نحو مياه الخليج لا يعني إعلان الحرب، بل فقط التهديد بالقوة لاستعراض العضلات لتحقيق إنجاز سياسي.

ثانياً: أن أي حرب تشنها واشنطن تحتاج إلى تهيئة داخلية، وهو أمر غير ملموس مطلقاً حتى الآن، ولا يوجد أجواء في البنتاغون أو الكونغرس فيها تحضيرات لحرب جدية، فضلاً عن اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الأميركية وأي خطوة تصعيدية لن تكون في مصلحة ترامب.

ثالثاً: مصلحة واشنطن ليست بشن حروب، ولا يوجد في خطط ترامب مشاريع حرب، وهو الذي كان واضحاً وصريحاً منذ حملته الانتخابية أنه لم يأت لشن حروب، بل لرفع مستوى الاقتصاد، ومن ثم فإن مصلحتهَ في إبقاء الخلاف مستعراً في المنطقة بين إيران ودول الخليج لابتزازها وسحب أموالها، وهو لا يحتاج إليها من أجل أن يصرفها على حروبها، بل لتقوية الاقتصاد الأميركي، وهو الأمر الذي يمارسه ترامب علناً في طريقته بحلب السعودية وما أعلنه وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو منذ أيام عن صفقة بـ٨ مليارات دولار مع دول الخليج تأتي في مضمون هذا التوجه.

رابعاً: تعلم واشنطن وإسرائيل وحلفاؤهما في المنطقة أن أي حرب جديدة ستعيد الروح إلى العلاقة بين الشعب العربي ومحور المقاومة، وبالتالي سيضرب مشروع التقسيم والفتنة الذي يعمل عليه محور الشر منذ عقدين والذي حقق نجاحات كبيرة لا يمكن أميركا وإسرائيل الاستغناء عنها.

خامساً: التموضع الروسي المستجد في المنطقة الذي حاكته موسكو بعناية لتثبيت دورها المحوري، مستندة إلى مشاركتها في القضاء على الإرهاب ومن خلال العلاقات المتشعبة التي نسجتها مع الأطراف المتناقضة، ولاسيما مع العدو الإسرائيلي والتي تخفي خلفها الكثير، لا مصلحة فيها لروسيا باندلاع حروب، بل بزيادة دورها في نزع فتائل التفجير في المنطقة.

سادساً: إن الجو العام الأوروبي والأممي بعيد كل البعد عن التسويق للحرب أو تأييدها، عدا الإنجرار إليها، وهو مناخ غير منسجم مع مواقف الإدارة الأميركية الحالية، لا بل أيضاً منزعج منها، وهو ما برز في قمة ميونخ الأخير للأمن «عندما وجه المجتمعون أصابع انجرار نحو حرب عالمية ثالثة لتهور الأميركي».

سابعاً: الوضع الداخلي الهش للكيان الإسرائيلي ورغبة رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بالحفاظ على منصبه من دون ضغوط داخلية جديدة، فهو ليس مضطراً إلى المغامرة بمستقبل إسرائيل من خلال شن حرب غير محسوبة النتائج، ولاسيما مع التجارب الفاشلة التي يخوضها مع غزة، فكيف سيخوضها مع حزب الله أو سورية أو إيران؟

ثامناً: وحدة محور المقاومة وتراكم قدراته العسكرية وتغير قواعد الاشتباك لمصلحته وتداخل جبهاته، هذا أمر مهم جداً بالنسبة إلى أي حرب يمكن أن يخوضها العدو، وهو لم يستطع حتى الآن تقسيم المحور للانفراد بأطرافه واحداً واحداً كما كان يفعل بعد حرب ٧٣، وهي من أهم معوّقات شن الحرب.

هذه الأسباب تؤكد أن التهويل مجرد وسائل للحفاظ على حالة الفوضى والتوتر أو لتحسن تموضع والضغط للجلوس على طاولة المباحثات تريدها واشنطن بإصرار لإفراغ مضامين الانتصار العسكري لمحور المقاومة، ويرفضها هذا المحور تحت شروط أميركية بعد انتكاسة واشنطن وأدواتها عسكرياً، فإلى متى يستمر عض الأصابع؟

بعد العصيان بداخلها... «قسد» تتظاهر بالقوة وتشن حملة تجنيد إجباري

الوطن- وكالات

بهدف الإيحاء بأنها لا تزال قوية، واصلت «قوات سورية الديمقراطية– قسد» حملات التجنيد الإجباري في شرق الفرات على الرغم من العصيان الداخلي الذي شهدته معسكراتها في الحسكة.

وشهدت مناطق سيطرة «قسد» شرق الفرات حملة جديدة لسوق الشبان والرجال إلى الخدمة في صفوفها، حيث تعمد الشرطة العسكرية وقوات الأمن الداخلي «الأسايش» إلى تكثيف حواجزها وتسيير دوريات مكثفة في عين العرب وعين عيسى والرقة ودير الزور والحسكة، بالتزامن مع سوق كل من هو في سن الخدمة الإلزامية إلى الخدمة الإجبارية في صفوف الميليشيا، وذلك وفق ما ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض.

ويوم السبت الماضي أعلن نحو ٣٠٠ مسلح من المجندين إجباريّاً في صفوف «قسد» في الفوج الواقع قرب بلدة تل برك في ريف الحسكة، عصيانهم للأوامر وطالبوا بتسريحهم بعد انتهاء مدة خدمتهم الإجبارية التي تفرضها الميليشيا بعد قرار الاحتفاظ بهم.

من جهة ثانية، في غضون ذلك، قتل مسلح من «قسد» جراء انفجار لغم به من مخلفات تنظيم داعش الإرهابي في منطقة الباغوز عند ضفاف نهر الفرات الشرقية، بحسب «المرصد».

على صعيد متصل، أظهر مقطع فيديو بثته شبكة «فرات بوست» الإخبارية المعارضة، لحظة انفجار دراجة نارية مفخخة بالقرب من مقر الشرطة العسكرية التابعة لـ«قسد» في مدينة البصيرة في ريف دير الزور الشرقي.

ورصدت كاميرا مراقبة تم تثبيتها في المكان لحظة الانفجار، الذي تسبب بإصابة عدد من مسلحي «قسد» بجروح.

شهدت مناطق سيطرة ميليشيات «قسد» شرق الفرات حملة جديدة لسوق الرجال والشبان وحتى الأطفال إلى الخدمة في صفوفها (عن الانترنت)

وبيّن المقطع اقتراب سيارة تابعة لـ«قسد» من مكان الدراجة المفخخة قبل انفجارها بثوان قليلة.

وكان لغم أرضي انفجر بسيارة عسكرية تابعة «لقسد» في بلدة الطيانة في دير الزور أمس الأول، ما أدى إلى إصابة أحد مسلحيها بجروح، كما انفجرت عبوة ناسفة، أثناء مرور رتل عسكري تابع لميليشيا «قسد» في بلدة الصبحة، ما أدى إلى عطب إحدى الشاحنات العسكرية.

على خط مواز، عثرت قوات «الأسايش»، على جثة مسلح من «قسد» مقتولاً قرب مدينة دير الزور.

ونقلت مواقع إلكترونية معارضة عن ناشطين محليين، أن «الأسايش» عثرت على جثة قرب قرية الطكيحي شرق مدينة دير الزور، بعد فقدانه منذ يومين، مشيرين إلى أن المقتول تعرض لإطلاق نار الأمر الذي أدى إلى وفاته.

وتكررت خلال الأشهر القليلة الماضية عمليات إطلاق النار وتفجير العبوات الناسفة والسيارات المفخخة ضد «قسد» والميليشيات التابعة لها إضافة إلى الأشخاص المرتبطين بما تسمى «الإدارة الذاتية» التي يديرها «حزب الاتحاد الديمقراطي – با يا دا» الكردي، حيث تبنى تنظيم «داعش» بعضها، على حين سجلت معظمها ضد مجهولين.

من جانب آخر، داهمت ميليشيا «با يا دا» عدداً من صالات الإنترنت في مدينة الحسكة للتأكد من عدم استخدامها خطوط إنترنت تركية.

وذكرت شبكة «الخابور» المعارضة أن مسلحي «با يا دا» داهموا عدداً من صالات الإنترنت في الحسكة، بعد ورود تقارير لهم باستخدام أصحابها باقات شبكة «المترو التركية» لكونها أكثر سرعة وأرخص ثمناً من الباقات العراقية.

وأشارت الشبكة إلى أن «با يا دا» يجبر أصحاب صالات الإنترنت الفضائي على استخدام خطوط إنترنت عراقية مستقدمة من شمالي العراق، وخاصة بعد إطلاق شبكة «روجافا سيل» المرخصة من «با يا دا».

وكانت «هيئة الاتصالات» التابعة لميليشيا «با يا دا» أصدرت قراراً يقضي بإلغاء الإنترنت الفضائي التركي ابتداءً من ١ نيسان الماضي.

يشار إلى أن الأهالي في المناطق الحدودية السورية مع تركيا، ما زالوا يستخدمون خطوط الإنترنت التركية على الرغم من قرار «با يا دا» وخاصة الهواتف المحمولة، كما تغطي شبكة الاتصالات الحكومية السورية بعض مناطق الحسكة.

تواصل عودة المهجرين.. و«قسد» تسمح بخروج المئات من عائلات «الهول»

الوطن- وكالات

بينما بلغ عدد المهجرين العائدين من الخارج منذ ١٨ تموز من العام الماضي وحتى أمس ٢٣٦٧٤٧ شخصاً، سمحت «قوات سورية الديمقراطية– قسد» بخروج ٤١٠ عائلات من قاطني مخيم الهول بريف الحسكة الجنوبي من أبناء محافظة الرقة فقط، بعد تقارير أكدت وفاة نحو ٣١٠ أطفال في المخيم بينهم أجانب.

وذكر مركز المصالحة الروسي في نشرته اليومية أمس، أنه خلال ٢٤ ساعة الماضية عاد من الدول الأجنبية ٩٠٦ أشخاص إلى سورية بينهم ٢٨٨ شخصاً من لبنان و٦١٨ شخصاً من الأردن.

وأوضحت النشرة، التي نشرتها وسائل إعلام روسية، أنه منذ ١٨ تموز عام ٢٠١٨ عاد ٢٣٦٧٤٧ شخصاً من الدول الأجنبية منهم ٨٢٨٢٤ شخصاً عادوا من لبنان، في حين عاد من الأردن ١٥٣٩٢٣ شخصاً.

وحول النزوح الداخلي، أوضحت النشرة أنه خلال ٢٤ ساعة ماضية عاد ٨ سوريين إلى ديارهم، مشيرة إلى أن ١٢٩٨٨٣٥ نازحاً في الداخل عادوا لديارهم منذ ٣٠ أيلول ٢٠١٥.

وبالانتقال إلى «مخيم الهول» بريف الحسكة الخاضع لسيطرة «قسد» فقد نقلت وكالة «هاوار» الكردية عن الرئيسة المشتركة لما يسمى «مخيمات مقاطعة الحسكة» الخاضعة للميليشيا أيضاً ماجدة أمين زعمها أن ٤١٠ عائلات قد قامت بالتسجيل لدى إدارة المخيم للعودة إلى مدينتي الطبقة والرقة.

وفتحت إدارة المخيم السبت المنصرم لأول مرة أبواب التسجيل أمام الراغبين بالعودة إلى ديارهم من نازحي مدينتي الطبقة والرقة، كمرحلة أولى، ليليهم أهالي باقي مدن شمال وشرق سورية، حسبما أوردت الوكالة.

وأوضحت أمين أنهم يسعون لإخراج أول دفعة للراغبين بالعودة الخميس القادم أي في الـ٣٠ من الشهر الحالي(غداً)».

وأكدت الوكالة، أن قرار إعادة نازحي مناطق شمال وشرق سورية من نساء وأطفال إلى ديارهم جاء بناءً على مخرجات ملتقى العشائر الذي عُقد في ناحية عين عيسى تحت راية التحالف الدولي.

كما جاء السماح بالعودة لهؤلاء بعدما أكد «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض أن المأساة والمعاناة الإنسانية في المخيم تهيئ كامل الظروف للموت ليواصل حصد أرواح الأطفال في المخيم، مؤكداً أن ١٣ طفلاً فارقوا الحياة وهم دون سن الـ١٨ في المخيم نتيجة سوء الأحوال الصحية والمعيشية، ونقص الأدوية والأغذية، والنقص الحاد في الرعاية الطبية، بفعل تقاعس المنظمات الدولية.

وأوضح «المرصد» أن عدد الأطفال الذين فارقوا الحياة منذ مطلع العام الجاري حتى مساء الأحد ارتفع إلى ٣٠٨ على الأقل وهم من جنسيات دول بريطانيا والبرتغال وروسيا وتركيا وأذربيجان وأوكرانيا وبلجيكا والصين والشيشان وتركستان والمغرب وتونس وجزر المالديف وأندونيسيا والصومال والهند وجنسيات أخرى من آسيا وأوروبا وإفريقيا.

إلى «مخيم الزعتري» الواقع قرب بلدة أم الجمال إلى الشرق من محافظة المفرق الأردنية، فقد ذكرت مواقع معارضة أن سائقاً توفي وأصيب ١٤ مهجراً سورياً من بينهم ٦ نساء و٩ رجال جراء حادث سير تعرضوا له الإثنين بعد انقلاب الحافلة التي كانت تقلهم من المزارع التي يعملون فيها شرق المخيم.

باريس تجدد رفضها تنفيذ حكم الإعدام بمواطنيها من الدواعش في العراق!

وكالات

في وقت أصدرت محكمة عراقية أمس حكماً بالإعدام على فرنسيين أدينا بالانتماء إلى تنظيم داعش الإرهابي، أعلن وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، أن بلاده تكثف جهودها لتجنيب أربعة دواعش من مواطنيها حكم عليهم في العراق بالإعدام لانتمائهم إلى التنظيم، تنفيذ العقوبة.

والمدانان، هما إبراهيم النجارة (٣٣ عاماً) الذي اتهمه جهاز الاستخبارات الفرنسي بتسهيل إرسال إرهابيين إلى سورية، وكرم الحرشاوي (٣٣ عاماً)، وكانوا قد نقلوا من سورية إلى العراق نهاية كانون الثاني الماضي، بحسب وكالة «أ ف ب» للأنباء.

في المقابل، أعلن وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان أمس، أن بلاده تكثف جهودها لتجنيب أربعة إرهابيين فرنسيين حكم عليهم في العراق بالإعدام لانتمائهم إلى تنظيم داعش، تنفيذ العقوبة.

وقال الوزير الفرنسي في حديث إلى إذاعة «فرانس انتر» الفرنسية، بحسب «أ ف ب»: «نكثّف خطواتنا من أجل تجنيب هؤلاء الفرنسيين الأربعة عقوبة الإعدام»، وأضاف: «نحن نعارض حكم الإعدام وقد قلنا ذلك (...) وأنا نفسي ذكّرت الرئيس العراقي برهم صالح بموقفنا»، من دون أن يذكر مزيداً من التفاصيل.

وكرر لودريان أيضاً موقف باريس الرافض لعودة المواطنين الفرنسيين المرتبطين بتنظيم داعش إلى فرنسا ومحاكمتهم.

وقال: «هؤلاء الإرهابيون، لأن الأمر يتعلّق فعلا بإرهابيين نفذوا هجمات ضدنا، وقد زرعوا الموت أيضاً في العراق، يجب أن تتم محاكمتهم حيث ارتكبوا جرائمهم».

وصدرت الأحكام في حق الفرنسيين الأربعة الأحد والاثنين، ويمكن للمحكومين الطعن بالحكم خلال ٣٠ يوماً، وفقاً للقانون العراقي.

وقالت المتحدثة باسم الحكومة الفرنسية سيبيث ندياي أول من أمس: «لن نطلب من الحكومة العراقية تعليق أحكام الإعدام. في المقابل، فإن السبل القضائية لم تستنفد. سننظر أولاً بتطبيق هذه الإجراءات القضائية، وسنقوم بالترتيبات اللازمة لاحقاً».

وقد تعيد هذه الأحكام إطلاق الجدل حول مسألة مسلحي داعش الأجانب الشائكة، إذ يرفض الرأي العام في بلادهم إعادتهم، فيما تعارض حكومات الدول التي ينتمون إليها في الوقت نفسه تنفيذ عقوبات الإعدام بحقهم.

يذكر أن البلدان الأوروبية رفضت مراراً استعادة مواطنيها الدواعش من سورية، رغم طلب الولايات المتحدة الأميركية المتكرر منها العمل على استعادتهم ومحاكمتهم في بلدانهم.

وتتحدث «قسد» عن وجود الآلاف من مسلحي تنظيم داعش وعوائلهم لديها وهم ينتمون لأكثر من ٤٠ جنسية مختلفة، وتطالب أيضاً بلدانهم باستعادتهم.

وتم تسليم عدد من الدواعش العراقيين والأجانب إلى السلطات العراقية التي أخذت على عاتقها محاكمتهم على أراضيها.

عمان ترصد ٢,٣ مليون دولار لتحسين البنية التحتية لـ«نصيب»

شركات أردنية تستجيب لبلطجة واشنطن وتوقف تعاملاتها مع سورية!

الوطن- وكالات

بينما كشفت روسيا أن الأردن قررت دفع ٢,٣ مليون دولار لتحسين البنية التحتية لمعبر نصيب الحدودي على الجانب السوري معها، أكد مسؤول أردني أن شركات محلية أوقفت تعاملاتها مع سورية، استجابة لطلب الملحق التجاري الأميركي في عمان بقطع أي علاقة اقتصادية مع دمشق.

وقال مركز المصالحة الروسي في سورية في نشرته أمس: إن مجلس وزراء الأردن قرر أن يدفع ٢,٣ مليون دولار لتحسين البنية التحتية وتطور أنظمة تسجيل فنية لمعبر نصيب وسيسمح ذلك بزيادة نطاق ترددي.

وأعيد افتتاح معبر نصيب – جابر على الحدود السورية الأردنية في منتصف شهر تشرين الأول من العام الماضي بعد تطهير الجيش العربي السوري جنوب البلاد من رجس التنظيمات الإرهابية التي سيطرت على المعبر لمدة تجاوزت ثلاث سنوات.

ولاقى افتتاح المعبر ترحيباً أردنياً واسعاً لا سيما لدى الكثير من الأسر الأردنية في المناطق الحدودية، التي ترغب في التبضع من سورية لرخص أسعار منتجاتها مقارنة بمثيلاتها في الأردن، التي تشهد موجات غلاء متواصلة.

في غضون ذلك، قال مسؤول أردني في تصريح نقله موقع «العربي الجديد» الإلكتروني الداعم للمعارضة والتنظيمات الإرهابية: إن شركات محلية أوقفت تعاملاتها مع سورية، وذلك استجابة لطلب الملحق التجاري الأميركي في عمان بقطع مختلف أشكال التعاون الاقتصادي مع دمشق.

وأضاف: إن «إيقاف الشركات تعاملاتها مع سورية جاء حفاظاً على مصالحها مع الولايات المتحدة وباقي دول العالم».

وكان الملحق التجاري الأميركي لدى الأردن، بنجامين ثومسون، قد طلب من رجال الأعمال والتجار والصناعيين الأردنيين في آذار الماضي، عدم التعامل نهائياً مع الجانب السوري، ملوحاً بالعمل ضدهم في حال استمروا في إقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع السوريين.

وأضاف المسؤول الأردني: إن الشركات الكبرى، هي التي تأثرت بالطلب الأميركي، كونها تصدر إلى السوق الأميركية مثل الصناعات الهندسية والألبسة.

وزار مؤخراً ثومسون عدداً من الشركات الأردنية وطلب منها ضرورة الالتزام بالعقوبات التي تعتزم الولايات المتحدة الأميركية فرضها على سورية، مشيراً إلى أن هذه العقوبات ستكون مشددة وبدرجة لا تقل عن المفروضة على كل من إيران وكوريا الشمالية.

وقال ثومسون ، بحسب ما نقل عنه صاحب إحدى الشركات الكبرى: إنه سيتم فرض عقوبات على الشركات الأردنية وأي شركات أخرى تتعامل مع سورية بعد تطبيق العقوبات.

يذكر أن رئيس مجلس النواب الأردني السابق عبد الكريم الدغمي اتهم في مداخلة علنية تحت قبة البرلمان في الخامس من آذار الماضي الملحق التجاري الأميركي بممارسة «البلطجة» على التجار الأردنيين بهدف منعهم من التعامل مع سورية، وألمح إلى أن الهدف من هذه «الزعرنة الدبلوماسية»، هو التآمر على مصالح الشعبين الأردني والسوري.

وكشفت جملة الدغمي الاعتراضية (الزعرنة الدبلوماسية) بحسب ما ذكر موقع «رأي اليوم» الأردني حينها، عن طبيعة المواجهة المستترة بين فريقين في الإدارة الأردنية يستجيب الأول منهما للضغط الأميركي بخصوص منع التجارة مع سورية، بينما يعمل الثاني في الاتجاه المعاكس.

وفي وقت سابق من الشهر الجاري، اتخذت الحكومة الأردنية قراراً بحظر استيراد ١٩٤ سلعة من سورية ووضع قيود على سلع أخرى، معتبرة أن ذلك يرجع إلى تطبيق مبدأ التعامل بالمثل، حيث قال وزير الصناعة والتجارة الأردني، طارق الحموري: إن «سورية تعوق دخول الصادرات الأردنية إلى أسواقها»، بينما اعتبر محللون أن القرار جاء في إطار الطلب الأميركي بوقف العلاقات الاقتصادية مع دمشق.

افتتاح معبر نصيب لاقى ترحيباً واسعاً لا سيما لدى الكثير من الفعاليات الاقتصادية والأسر الأردنية في المناطق الحدودية (سانا – أرشيف)